دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	دور الوثائق والمخطوطات في تعزيز قضايا التنوع الثقافي والحوار بين الثقافات
المصدر:	تواصل
الناشر:	اللجنة الوطنية العمانية للتربية والثقافة والعلوم
المؤلف الرئيسي:	الخروصي، عبدالعزيز بن هلال بن زاهر
المجلد/العدد:	ع16
محكمة:	لا
التاريخ الميلادي:	2012
الشهر:	يونيو
الصفحات:	43 - 56
رقم MD:	835039
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EduSearch
مواضيع:	المخطوطات التاريخية، الوثائق التاريخية، القضايا الإجتماعية، الثقافة الإجتماعية، التنوع الثقافي، مستخلصات الأبحاث، وسائل الإتصالات
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/835039

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

«دور الوثائق والمحفوظات في تعزيز قضايا التنوع الثقافي والحوار بين الثقافات»

إعداد
عبدالعزيز بن هلال بن زاهر الخروصي
مدير مساعد بدائرة البحوث والدراسات
هيئة الوثائق والمحفوظات الوطنية

المقدمة:

خلق الله سبحانه وتعالى البشر وغيرهم من المخلوقات، وجعل التنوع والاختلاف سمة لحياتهم، وهذا التنوع ليس محصوراً على جانب واحد من جوانب الحياة، بل يتعداه إلى جوانب كثيرة وعلى مستويات واسعة، فهناك: التنوع الاجتماعي والديني والثقافي والسياسي والاقتصادي والحضاري، وينبغي أنْ يقود هذا التنوع إلى التعاون والتفاعل والتجانس بين الأفراد والأمم؛ ممّا ينتج عنه ثماراً يانعة تتمثل في حالات الإبداع المستمرة منذ العصور الأولى، متواصلاً إلى يومنا هذا.

ولكون البشر يعيشون في كوكب واحد، على أرض واحدة، تظلهم سماء واحدة، فكان حرياً أن يتحاوروا رغم تعدد ثقافاتهم وتنوع معتقداتهم واختلاف أشكالهم وأجناسهم، لكي تمضي الحياة على خير ما أراد الله لها، ولأجل تضييق المسافات بين الثقافات، ومد جسور الإخاء والمودة والألفة؛ فمنذ الأزل كانت الثقافات متداخلة مع بعضها، واستطاعت أنْ تعبر الحواجز والحدود، و لهذا فإنّ لغة الحوار الصادقة مطلوبة في هذا الوقت أكثر من أي وقت مضى، بالنظر لما يحدق بالإنسانية من مخاطر لا يعرف عقباها إلاّ الله وحده.

وانطلاقاً من أهمية التنوع الثقافي وتعزيز قضايا الحوار بين الثقافات، فقد اعتمد المؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) في دورته الحادية والثلاثين، المنعقد في باريس في٢ نوفمبر/ تشرين الثاني٢٠٠١، إعلان اليونسكو العالمي بشأن التنوع الثقافي.

كما اعتمدت المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (الإيسيسكو) وثيقة بعنوان: «الإعلان الإسلامي حول التنوع الثقافي»، وذلك في اجتماعات المؤتمر الإسلامي الرّابع لوزراء الثقافة، الذي عُقِد في الجزائر عام ٢٠٠٤، متقدّمة هذه الوثيقة على إعلان اليونسكو.

و في هذا الصدد؛ فقد برزت عدة وسائل في تكوين قاعدة صلبة لزيادة التفاهم بين الشعوب. و من بين تلك الوسائل تأتي الوثائق كأهم وسيلة لتعزيز قضايا التنوع الثقافي و الحوار بين الثقافات، و لكونها مادة رئيسة – إنْ لم تكن الأساس – في صياغة وكتابة وحفظ تاريخ الأمم والشعوب، وهنا يكمن سر الاهتمام الكبير من الدول على اقتناء وشراء الوثائق، والسّعي الحثيث في الحصول عليها، فالوثائق غالية نفيسة(١)؛ إذ تُعتبر كثير من الوثائق نادرة ولها خصوصيتها على من يقدّر قيمة الوثائق والمحفوظات.

إنّ الوثائق ذاكرة الأمم، وهي المكوّن الأهم لوعيها التاريخي، ومن أهم مصادر المعرفة

الخلفية التاريخية:

إنّ الوثائق ذاكرة الأمم، وهي المكوِّن الأهم لوعيها التاريخي، ومن أهم مصادر المعرفة، فالعلماء والباحثون وطلبة العلم يستخرجون من ثنايا سطورها الحقائق التي تملأ الثغرات الناقصة، وعبرها تُستكمل ما فُقد من حلقات(٢). وبذلك فإنّ الوثائق تُعَدُّ منَ المصادر الأصلية بما تضمه من معلومات تاريخية في مجالات الفكر والمعتقدات الدينية والعادات والتقاليد والأنشطة الاقتصادية وأنظمة الحكم. وهي ذاكرة حية للأوطان، تُعين الأجيال الحاضرة على فهم ماضيها، وتكشف لطالبي العلم أسس المعارف ومبادئ العلوم وأصولها في كافة المجالات: الثقافية والدينية والاقتصادية والسياسية والفنية والطبية .... ألخ.

وقد مرت الوثائق بمراحل مهمة إلى أنْ وصلت إلى ما هي عليه من تقدّم في أدوات الكتابة ونوعيّة الورق والحبْر وأشكال التعبير الأخرى، فمن الكتابة على الصخور والجبال وجدران الكهوف، ومرورا بالألواح وأوراق البردي وأكتاف وأضلاع الإبل والأغنام، وغيرها، ووصولا إلى استخدام التقنية الرقمية الحديثة في تدوين الوثائق وحفظها.

والمتأمل في تطور مواد الكتابة أيضا، يتّضح له جلياً مدى التطور الذي حدث في هذا المجال عبر العصور المختلفة، ممّا ساعد على تدوين الوثائق بمختلف أنواعها وأشكالها ومحتوياتها، فدخلت الوثائق مرحلة مهمة من مراحل تاريخها، نتج عنها إظهار كثير من حالات التنوع الثقافي الذي تزخر به وثائق ومحفوظات الثقافات البشرية.

تعريف الوثائق والمحفوظات:

عُرف علم الوثائق بأنه علم تجميع واختزان وتنظيم الموّاد والوثائق المدوّنة لتكون في متناول الباحث؛ كما يُعرّف أيضاً بأنه: علم استخدام المعلومات المخصصة المدّونة، من خلال تقديمها ونسخها وجمعها وتخزينها وتحليليها تحليلاً موضوعياً، وتنظيمها واسترجاعها في الوقت المناسب؛ لاستخدامها في كشف حقيقة أو دعم حق من الحقوق، أو للبرهنة على رأي، والاستدلال على حالة من الحالات(٣).

والوثيقة: مشتقة من إحكام الأمر والأخذ بالثقة، والجمع وثائق، والتوثيق الشيء المحكم(٤).

وفي الغرب عرف علم الوثائق على أنه علم الدبلوماتيك، فلم يظهر إلاّ لحاجة قانونية، وهي معرفة الصحيح من الزّائف. وقد تعرّض معنى ومفهوم الكلمة لتغييرات جوهرية منذ مطلع القرن العشرين، وذلك لظهور الوسائل الجديدة في التسجيل، مثل المواد السمعيّة والبصريّة والأقراص الضوئيّة والحاسب الآلي. وتوجد كلمات أخرى تُعطي مفهوم الوثائق مثل المستندات والسجلات والربائد والأضابير(٥).

وقد ربط مُعظم المشتغلين بالتوثيق كلمة المحفوظات بكلمة أرشيف الأجنبية، ممّا أدى إلى تعدد الآراء والتفسيرات في معنى هذه الكلمة. وكلمة أرشيف مشتقة من الكلمة اللاتين (Archiviam)، وكلمة أركيان (Archeian) اليونانية غير أنّ كلمة (Archiviam) اللاتينية تعني الورقة أو المستند، والكلمة اليونانية تعني المكتب أو المستندات(٦).

ولا غرو إنْ وجدنا أخصائيي الوثائق والمحفوظات يقومون بتسهيل طرق الاطلاع

لم يكن شكل الوثيقة ومحتواها عبر التاريخ متشابهاً من نوع واحد، أو في صيغة واحدة

على الوثائق وفق قوانين تنُظم عملية الاطلاع للباحثين، بينما يتولى علم الوثائق تأهيل الباحثين على استخدام الأجهزة الخاصة بقراءة الوثائق، ويُقدِّم لهم معلومات دقيقة عن الوثائق التي يُطالعونها.

أنواع الوثائق والمحفوظات:

لم يكن شكل الوثيقة ومحتواها عبر التاريخ متشابهاً من نوع واحد، أو في صيغة واحدة؛ إذ نجد أنّ هناك أنواعاً متعدّدة من الوثائق، وهي :

– الوثيقة الكتابية: وهي الوثائق التي كتبت بخط اليد أو على آلة(٧).

– الوثيقة التصويرية: تأتي بعد الوثيقة الكتابية من حيث الأهمية، فهي وثيقة مساعدة؛ وبالتالي فلا يعتد بها وحدها، لأنّ محتواها موضع ترجيح أو شك وهي في الغالب رسم ما، نُقل بالزيت أو بالقلم أو بالفحم أو صورة أو نقش على الحجر أو الخشب، أو النحت على الحجر، أو الحفر على المعدن، أو كانت صورة شمسية (٨).

– الوثيقة التشكيلية: تصنّف على أنها من ضمن الوثائق المساعدة، وهي قد تكون مبانٍ لمساجد أو معابد أو حصون أو قلاع أوً أبراج أو جامعات أو أهرامات أو كنائس وغيرها(٩).

– الوثيقة السمعية: تعدُّ أيضاً من الوثائق المساعدة، وهي تكون في العادة تسجيلات صوتية أو إذاعية، أو تسجيل اسطواني أو شريط سينمائي(١٠).

– الوثيقة الشفهية: ربّما يظن الكثيرون أنّ الوثائق الشفهية لا تصلح كوثائق ومستندات علمية لدراسة التاريخ، أو دراسة التقدم الحضاري والتنوع الثقافي لمجتمع ما. ولكن إنْ نظرنا بعمق إلى الوثائق المدّونة سنجد أنّ كثيراً منها كان ذات يوم عبارة عن روايات شفهية تتناقلها الألسن والأجيال قبل أنْ تُدوّن. ومن الصعوبة إيجاد ضوابط لإثبات صحة وأصالة المصدر الشفهي قبل تسجيله إلاّ بواسطة آلات التسجيل أو تدوينه(١١).

– الوثيقة الأرشيفية المتكاملة: وهي مجموعة أو كل الوثائق المكتوبة والمرسومة أو المطبوعة التي تتلقاها أو تلك التي تحررها إدارة ما، وبصفة رسمية أو موظف من موظفيها، على أنْ تكون هذه الوثائق مقدراً لها أنْ تودع في تلك الإدارة أو لدى الموظف المختص(١٢).

– الوثيقة الالكترونية: يُسجّل مضمون الوثيقة الالكترونية برموز، ويتعذر قراءة الوثيقة الالكترونية دون وسيط، ولا بدّ من فك ترميزها لإظهارها على شاشة الحاسب الآلي ليتمكن الإنسان من قراءتها. و يتم تسجيلها على وسيط الكتروني محدّد (قرص صلب أو مرن أو قرص ضوئي أو شريط مغناطيس..ألخ)

التقدم التكنولوجي المتسارع، نتج عنه آلاف الوثائق الورقية والإلكترونية بيد أن الموثقين تساورهم المخاوف من عدة أمور

وبالإمكان نقله من أوعية تخزين إلى أخرى. وبين فترة وأخرى تنقل إلى وسط جديد وفق نظم تشغيل جديدة(١٣).

لغة الوثائق والمحفوظات ومجالات التوثيق:

لقيت الوثائق اهتماماً كبيراً منذ ظهورها، فلا يكتبها إلاّ عالم بأصولها وفروعها، مُطلّع على قواعدها وبشروطها وكيفية تسطيرها وترتيبها، بعيداً عن كل ما يمكن أنْ يُودي إلى تحريف لفظها(١٤)، فيتحوّل بذلك معناها، وتُصبح باطلة فارغة من محتواها. وتعتمد الوثائق كمستند علمي أو مالي أو قانوني على أسسٍ ثلاثة، هي:

– أنْ تكون الوثيقة المصدر الذي يعتضد عليها الباحث في دراسته، وتمدّه بالحقائق وتفتح له مجال النقد، وتكشف له حقائق يعتد بها العلم(١٥).

– الوثّاق أو المُوَثّق: وهو الخبير أو المختص الذي يعتني بالوثيقة، فيتأمل جوهرها ليتخذ قراره بصلاحيتها للبحث، كما يقوم بصيانة الوثيقة وفقاً للأسس العلمية المتعارف عليها في هذا المجال ويعمل على حفظها(١٦).

– المنتفع بالوثيقة: ويُعرف بالباحث أو العالم أو الإعلامي أو القاضي، فكل واحد منهم يدرس الوثائق ليستخرج منها ما يُعينه على أداء عمله(١٧).

ولما للوثائق من مكانة جليلة ورفعة ساميةَ بين أفراد المجتمع، فقد سجلوا عليها معاملاتهم، ودونوا فيها أفكارهم، وقد تنوعت مجالات التوثيق لتشمل عقود الشراء والمبايعة والرّهن والزواج والقسمة الشرعية (الإرث) والمجالات التجارية والاقتصادية كالمقايضة والتوكيلات والمبادلات والتوريدات والصدقات والتبرعات. وتضمنت كذلك مظاهر الحياة الزراعية والحيوانية كالأراضي والمزارع والبساتين والحدائق والأشجار والثمار والمحاصيل الزراعية، بالإضافة إلى المياه والأفلاج ومواسم الزراعة والحصاد، كما دّونوا عليها أنسابهم وأفكارهم وآدابهم وعلومهم وأسمائهم وألقابهم وأنواع ملابسهم(١٨)وغيرها من مجالات التوثيق في مختلف مناحي الحياة.

التقنيات الحديثة وأمن الوثائق الالكترونية:

ممّا لا شك فيه أنّ التقدم التكنولوجي المتسارع، نتج عنه آلاف الوثائق الورقية والالكترونية بيد أن الموثقين تساورهم المخاوف من عدة أمور، أهمها(١٩).

– العمر الافتراضي: فهم يظنون أنّ الوثيقة الورقية أطول عُمراً، و الوثيقة الكترونية أقل عُمراً، غير انّ تلك المخاوف لها ما يبددها؛ إذ أنّ الوثائق الالكترونية بالإمكان زيادة عُمرها الافتراضي، من خلال إعادة نسخها وتخزينها في أقراص CD-ROM.

– حدوث تغيّرات متسارعة على النظم الالكترونية، فيستوجب إعادة نسخ الوثائق الالكترونية، فلو تناست أو غفلت أيّ جهة عن نسخ وثائقها الالكترونية القديمة، فربمّا لن تجد طريقة لإظهارها.

– الخوف من عدم إمكانية حفظ الوثيقة الالكترونية، أو صورة من الوثيقة الورقية دون تزوير أو تحريف: ولكن من خلال التخزين على أقراص Worm-Disk تبدّدت تلك المخاوف.

– عدم الثقة في اعتماد التوقيع الالكتروني: وذلك لزيادة نسبة الشك في

الوثائق والمحفوظات مصدر خصب لإثراء الثقافة الإنسانية

إمكانيـة كشفـه وتزويـره، إلاّ أنّ التوقيع الالكـتروني أصبـح حقيقـة، فهنـاك المصـارف والمؤسسات وجهات حكومية متعدّدة تتعامل بمثل هذه التواقيع.

أهميـــة الوثائـــق والمحفوظات في دعم التنوع الثقافي:

قبـل التعرض للحديـث عـن أهميـة الوثائـق و المحفوظـات في دعـم التنوع الثقـافي؛ يجدر بنا تعريف مفهوم التنوع الثقـافي و معرفة علاقتـه بمفهوم التعدد الثقافي. وذلك على النحو الآتي:

مفهوم التنوع الثقافي:

لا ريـب أنّ مـن صفـات وخصائص الثقافـة الإنسانية التنـوع، فهي متباينة المكونـات ومختلفـة العناصر، كمـا أنها تتشابـه وتتطابـق مضموناً وشـكلاً، ممّا يجعلهـا تتمايز إلى أنـواع مختلفة وحتى في الزمـن والمكان الواحد. بيد أنّ المعنى الاصطلاحـي للتنـوع الثقـافي يرمز إلى مفهـوم ظهـر مؤخـراً ومـا زال في طـور التشـكّل والتكوّن. وهو دليل على إيجابية التنـوع الثقـافي وأهميتـه، وضـرورة المحافظـة عليـه واستمـراره. ويتصـل بالتنوع عبارات ومفردات كـ: الخصوصية الثقافيـة، والهويـة الثقافيـة والاستثناء الثقافي(٢٠)، والتنوع الثقافي هو مصدر إغنـاء للثقافـات، وتعزيـز لإمكاناتهـا، وإطلاق العنان لقدراتهـا الإبداعية(٢١)، وقـد نجد هذا التنوع في الجماعة الواحدة في أزمنة وأمكنة مختلفة.

مفهوم التعدد الثقافي:

وهنـاك معنىً رديـف لمعنى التنوع الثقـافي، وهـو التعـدد الثقـافي حيث يُشـير هـذا الأخـير إلى البـون الواسع من الاختلاف، ذلك الاختـلاف غير المحدود، وقـد يحتمل الوصول إلى درجة التناقض المؤدي إلى عدم التفاهم بين المعتقدات.

و خلاصـة القـول: فـإنّ التنـوع يقودنـا إلى الاختلاف مـع وجود التشابه والتطابـق في جوانب أخـرى بين الأنواع الثقافيـة(٢٢)، إذ أنه اختلاف محدود ولا ينتج عنه أي تصادم مع الآخر.

ومن المعلوم أن الوثائق والمحفوظات هـي ذاكرةٌ لـلأمم، نشـأت مـع وجودها، وبـرزت أهميتهـا عندمـا امتـلأت ذاكرة الأفـراد بتفاصيـل الحيـاة ومفرداتهـا ووقائعهـا، فـكان الرّهان علـى الوثائق لتسجيـل تلـك المشاهد والأحـداث، لأنها تُعدّ شواهـد باقية على ثقافـات اندثرت، وثقافـات استمرّت في الازدهـار والنمو. وهي في الوقت نفسه ثروةٌ قومية تنظمها قوانين وتشريعات سواء من حيث الملكية أو الحفظ أو الاستخدام(٢٣).

و مؤكـدٌ أنّ الوثائـق والمحفوظات قد قامـت بـدور جليـل في مختلـف مراحـل الحضـارة الإنسانية. تمثل ذلك في تفاعل الثقافـات مـع بعضهـا، ذلـك التفاعـل الإيجابي البنّاء، فثقافات الشرق تفاعلت وتواصلـت مع ثقافـات الغـرب والشمال والجنوب والعكس صحيح.

وليـس بمقدور أيّ باحث مهما كانت مقدرته البحثية، في إعداد بحث أو دراسة عن أيّـة ثقافة دون الرجـوع إلى الوثائق والاستعانة بالمحفوظـات دليلاً للإثبات أو النفـي. وللوثائـق بعدهـا الحضـاري والثقـافي المتنوع منذ القـدم وإلى يومنا هـذا، باعتبارها من أهـم مصادر التنوع الثقـافي لأيّ مجتمـع كان، وهي مصادر لها أهميتها ومكانتها لدى الأمم.

لقـد علمنـا عـن أحـوال الثقافـات

الموجودة في أقاليم العالم المختلفة: من بلاد ما بين النهرين إلى اليونان مروراً بثقافات مصر القديمة وانتهاءً بالهند والصين.

ومن حُسن حظ البشرية أنْ كانت أوعية المعلومات في تلك الفترة من النوع المقاوم لظروف وتقلبات الزّمن. فوصل إلينا ما وصل(٢٤)، شاهداً على ما كان موجوداً من تنوع وحوار ثقافي.

فتواصلت الأجيال ثقافياً من خلال أساليب مختلفة، تأتي الوثائق في مقدمتها، إذْ رصدت التقدم الحضاري للأمم و الشعوب. وكانت ولا تزال – وستظل – رسالة تواصل بين الأجيال ومهما تنوعت ثقافاتها، معزّزة وسائل الحوار ومهيئةً الأجواء لمناخ من الحوار الهادف، كونها رافداً كبيراً للمعلومات والمعارف وهي أيضاً عبرة للماضي ومدخلاً لاستقرائه من أجل بناء مستقبل مشرق للبشرية.

وعلى الصعيدين العربي والإسلامي نجد أنَّ الوثائق والمحفوظات قد خدمت بجلاء تام ملامح التنوع الثقافي العربي والإسلاميّ، ممّا أوجد مكاناً للثقافة العربية بين الثقافات الأخرى خاصة إبّان فترة الازدهار العلمي والفكري الذي كانت عليه الحضارة العربية والإسلامية في العصور الإسلامية الأولى.

دور الوثائق والمحفوظات في تعزيز قضايا التنوع الثقافي والحوار بين الثقافات:

إنّ العلاقة وطيدة الأركان، راسخة الجذور، تلك التي تربط بين الوثائق والمحفوظات والتنوع الثقافي والحوار بين الثقافات؛ فالوثائق تحتوي بين مضامينها على أنواع من المعارف والأفكار أنتجتها أمة من الأمم، أو تحكي عن مظاهر اجتماعية ودينية وعادات وتقاليد كانت حاضرة في حياة شعب من الشعوب، أو أنشطة اقتصادية كان يزاولها قوم من الأقوام. إذن فلا انفكاك بين عُرى الوثائق والمحفوظات والتنوع الثقافي الذي تحمله، ناقلة ذلك التنوع إلى الثقافات الأخرى بلغة سهلة المعاني واضحة البيان.

ومن خلال ما أوردناه، يتضح لنا أنّ للوثائق والمحفوظات دورها المهم إنْ لم يكن الأهم في تعزيز قضايا التنوع الثقافي والحوار بين الثقافات، وتكمن أهميتها في الآتي:

– الوثائق والمحفوظات مصدر خصب لإثراء الثقافة الإنسانية، فكما هو متعارف عليه بأنّ التنوع الثقافي تُثريه الوثائق والمحفوظات، سواء كانت وثائق فردية أو جماعية.

– إنّ ثقافة الفرد أو الجماعة تعززها روافد من ثقافات أخرى متنوعة، ولا يتأتى ذلك إلاّ من خلال بعض الوسائل تأتي الوثائق والمحفوظات في طليعتها.

– في حالة فقد أو ضياع أو تلف أو

إنّ التنوع الوثائقي غير المفهوم يُساعد على ظهور وجهات نظر وآراء بعيدة عن اللغة الحوارية الثقافية الهادفة

دمـار الوثائـق والمحفوظـات لأي ثقافة مـا، فـإنّ ذلـك سيفقدهـا أحـد منابعها الأساسيـة ويطمس أهـم معالمها ويدفن مآثرهـا، فلـن يَبْـقَ لهـا وجـود كمـا لو كانـت وثائقهـا حاضـرة، ولا تحجز لها مكانـاً للذكرى لـدى الثقافـات الأخرى. كون وثائقهـا وشواهدها قد تم تدميرها أو سلبهـا أو فقدهـا أو غيّبـت عـن أنظار العلماء والباحثين.

– إنّ الوثائـق والمحفوظـات تُساعـد التنـوع الثقـافي علـى الاستمرارية و في تعزيز قضاياه، وتجعل الأفراد موصولين مـع الثقافـات السابقـة، ومتفاعلـين مع الثقافـات الموجـودة في عصرهـم، وإنْ اختلفت بيئاتهم وأماكنهم ومعتقداتهم.

– تحتوي الوثائـق والمحفوظات على تنوع وتعدد ثقـافي، تُبرز القيمة الفكرية والجماليـة والفنيـة للثقافـات الأخـرى. فيضيف الفـرد أو الجماعة مدارك جديدة إلى مداركهـم، ويتعلمـون أشيـاء تُضاف إلى مـا تعلموه، ويتحـاورون مع ثقافات أخـرى يجـدون فيها مكملاً لمـا اكتسبوه مـن معـارف وعلوم وأفـكار وإبـداع من ثقافاتهم الأصلية.

– حرص الأفراد والجماعـات والدّول علـى اقتنـاء الوثائق والمحافظـة عليها، نظراً لأهميتها وخصوصيتها فيما تضمه من تنوع ثقافي وقيم ثقافية مُثلى، حيث تصـرف الدول والمؤسسـات ذات العلاقة مبالـغ طائلـة لاقتنـاء وشراء وترميـم وحفظ الوثائق وإتاحتها للباحثين.

– تكتسـي الوثائـق والمحفوظـات أهميتهـا الكبـيرة مـن كونهـا تُعـبِّر عن رُقـيّ الفكـر الإنسـاني وخصوصياتـه، وتنوعـه الثقـافي مـن خـلال مـا أفرزته عصـارة جهود وعقول وأفـكار أبناء تلك الثقافات.

– دُوِّنت الوثائق والمحفوظات بلغات مختلفة، ما بين الفصحى والعامية وحتى اللغات الهجينة، فنجد اختلافا لمسميّات منتجـات وأدوات وعـادات وتقاليـد بين الأفـراد والمجموعـات البشريـة، وتباين في المفاهيـم بـين أبنـاء مجتمـع وآخر، فأظهـرت لنـا جوانب واسعة مـن التنوع الثقافي وساعدت على حفظه.

التنــوع الوثائقي و الثقــافي: أيّة علاقة؟

هناك العديد من المخاوف التي تدور في ذهن مـن يتعاطى مع الشأن المتعدد، حول المخاطر الذي قد يتعرض له التنوع الوثائقـي، و مـن أهم تلـك المخاطر التي تشـكل هـاجسـاً مقلقـاً للمعنيـين بـأمـر الوثائق ما يلي:

– اختـلاف الوثائـق والمحفوظات في لغاتهـا المكتوبة، وصعوبة فهم محتواها من قبل الآخرين الذين لا يتقنون قراءة ما سُطّر فيها، ولا يفهمون جيداً ما ورد بها، ذلك الفهم المفضـي إلى النتائج المرجُوّة من التنـوع الثقافي، ألا وهـو الحوار بين الثقافات.

– إنّ التنـوع الوثائقـي غـير المفهـوم يُساعـد علـى ظهـور وجهـات نظـر وآراء بعيدة عن اللغة الحوارية الثقافية الهادفة، وعـدم ملامسة قضايا الحـوار الإيجابية وتعزيزهـا، الأمر الذي يؤول مستقبلاً إلى حالة من الصدام بين الثقافات.

– كتابـة الوثائـق مـن قبـل أشخاص لا يتقيـدون بأمانـة الكلمـة، ولا يُراعون ضمائرهـم ولا المبـادئ الساميـة لمهنة التوثيـق، فنجد في تدوينهم للوثائق أنهم ينحـازون لفئة ضد أخـرى، أو يعلون من

أصبح الحوار لغة العصر التي لا مفرّ من التعامل بها، على جميع المستويات: محلية أو عالمية

شـأن ثقافة على حساب ثقافة أو ثقافات أخرى.

– إنّ هيمنـة لغـة واحدة علـى صياغة مفردات الوثيقـة، وتدوين المعلومات بها في العصـر الحاضر، قد ينتـج عنه بمرور الأيـام غيابـاً واضحـاً للتنـوع الثقافي، كـون الوثائـق يتـم تدوينها بلغـات دون غيرهـا، وبالتـالي فـإنّ مـا سيصـل إلى الأجيال القادمة أو إلى الجماعات الأخرى في المـكان والزّمـان ذاتـه يمثـل القليـل مـن الوثائـق والمحفوظـات ذات الصبغة المتنوعـة والتـي تحمـل أبعـاد التنـوع الثقافي وتُعين على حوار الثقافات.

– تتعرض ثقافات كثيرة إلى محاولات حثيثة من أجل هيمنة ثقافة كونية واحدة، ممّا ينتج عنه ظهور وثائق تحكي عن نمط ثقـافي واحدة وفـق نسق معـيّن، طامسة لحقوق التنوع الثقافي، غير معترفة بتعدد الثقافات، ومستبعدة لأيّ حوار(٢٥).

– مـا نشاهـده اليـوم مـن قـدرات تكنولوجيـة، قـد استغلتهـا قـوى ثقافية لإضفـاء طابعـاً أحـادي النشـأة علـى الوثائق، أحادي التوجه نحو غرس مفاهيم تلـك الثقافة، مدوِّنـة الوثائق بلغتها وفق مـا أعدتـه مـن خطـط وبرامـج لإضعاف التنوع الثقافي المتعدد الذي يرى في تلك التنوعـات والتعـددات، تنوّعات وتعددات ثقافية مقاومة لسيطرتها.

– المآخـذ التـي يراهـا الباحثـون عن تلك الوثائـق والمحفوظات التي تدعو إلى الخـلاف والصدام بين الثقافـات، فهي لا تُساعـد على وجـود بيئة حواريـة بناءة، وهي مآخذ في محلّها وجديرة بالاهتمام مـن قبل المثقفـين والمفكريـن وأصحاب القـرار وكل من له علاقة بالتنوع الثقافي واستمراريـة التحـاور بـين الثقافـات الموجودة في العالم، لأنّ مثل تلك الوثائق قد تؤدي مضامينها إلى تطور في الخلاف قد يعقبه صدام يتطور إلى معارك وحروب تشيع الفوضى والفساد في الأرض.

– التنميـة والتطـور دورهمـا في هـذا الشـأن، فقـد أدّت عمليـات التنميـة التي تركـزت في مناطـق دون غيرهـا، داخـل الدولـة الواحدة إلى حـدوث حالات هجرة داخلية إلى المراكز الاقتصادية والسياسية والحواضر العلمية. فيهجر هؤلاء أماكنهم إلى تلـك المناطـق التـي تتوفـر فيهـا سُبـل الحيـاة الأفضـل، ليستقـروا فيهـا، فتجلـب هـذه الجماعـات معهـا عاداتها وتقاليدها ومعتقداتها وأنشطتها، وناقلة معهـا أيضـاً ثقافاتهـا وخصوصياتهـا وهوياتهـا، بيد أن تلك الثقافات المتنوعة سرعـان ماتـذوب وسـط خضـم الأحداث وتتلاشـى علـى وقـع عجـلات التنميـة، وهو مـا سيؤثـر– على المـدى المنظور– علـى التنوع الثقـافي، وفقـدان أو ضيـاع مكوّنـات ثقافيـة إنسانيـة. وكذلك الحال ينطبق على الهجرات الخارجية إلى خارج حدود الوطن.

وسائل الوثائـق والمحفوظات في تعزيز الحوار بين الثقافات:

أصبح الحوار لغة العصر التي لا مفرّ من التعامل بها، علـى جميع المستويات: محليـة أو عالميـة، ولـن يتأتـى ذلـك إلاّ علـى أسس ثابتـة من الاحـترام المتبادل بـين الأفـراد المنتمين للثقافـات المشكلة للمشهـد الثقـافي والحضـاري لعالمنـا، فعندمـا يُفتقـد الاحـترام والتقديـر، فإنّ الحـوار يفقـد أهميته ويغدو بـلا قيمة ولا

وسائل الإعلام والمنظمات الدولية ينبغي أن تقوم بدورها نحو التوعية بأهمية المحافظة على الوثائق وتوظيفها بالشكل المناسب

فائدة تُرجى منه، سوى مضيعة للوقت وهدراً للطاقات والجهود. ومن عوامل إنجاح الحوار، مايلي:

– ضرورة تعرف كل طرف على الطرف المقابل في الحوار على وثائق ومحفوظات بعضهما، مستوضحين معلوماتها، ومطلعين على أفكارها ومعتقدات أصحابها، ومتعرفين على ثقافتهم، ليسهل التحاور معهم. حيث إنّ التعمق في التعرف على وثائق ومحفوظات الثقافات الأخرى، سينمّي روح التسامح تجاه الآخر، غير أنّ ذلك لا يعني الإقرار بحضارة الآخر وثقافته بالتفوق، وبالتالي سيجد الجميع أنفسهم متفهمين للظروف المحيطة بهم، وستقضي على كثير من المفاهيم المغلوطة والأحكام المسبقة.

– أنْ يُدركَ المتحاورون أنّ البشرية أصلها واحد، غير أنهم يختلفون في ألسنتهم وثقافاتهم ودياناتهم، فهم يختلفون في إنتاجهم الوثائقي وتنوعهم الثقافي، وستقع أعينهم على وثائق و محفوظات قد تتعارض مع أفكارهم ومعتقداتهم، فعليهم أنْ يرتفعوا فوق مستوى الحوار الثقافي الرصين والإيجابي.

– الاعتراف التام بحق كل ثقافة في الوجود، وحق أصحابها في العيش بأمن وسلام، والمحافظة على ثقافتهم وهويتهم، وتدوين وثائقهم بمختلف أنواعها وأشكالها وأوعيتها. والابتعاد عند تدوين الوثائق عن لغة الاستعلاء، ولا الاعتقاد بأنّ ثقافة أفضل من ثقافة أخرى، والابتعاد عن عُقدة التفوق العرقي أو التميز الحضاري.

– حرص كل ثقافة على تقدير خصوصيتها وتكريس هويتها، فاحترام الذّات، من شأنه أنْ ينعكس إيجاباً نحو احترام الآخرين، فيسود الشعور بأنّ الثقافات متساوية، ويقود إلى الاعتراف بالحقوق التي تطلبها كل ثقافة لنفسها، الأمر الذي يجعل من الجميع يحترم الوثائق والمحفوظات، واحترام خصوصياتها، وتقدير العقول التي سجّلت فيها العلوم والمعارف، والاعتراف بمن أنتجها.

– يجب أنْ تتضمن المناهج الدراسية لمختلف المراحل التعليمية بدءاً بمرحلة ما قبل المدرسة وانتهاءً بالمرحلة الجامعية والعليا، مفاهيم وتعريفات عن الوثائق والمحفوظات وعن التنوع الثقافي وأهميته في تعزيز الحوار بين الثقافات، وغرس الوعي بالقيم الثقافية والحضارية والإنسانية، وفي طليعتها احترام الثقافات الأخرى مهما بدا الاختلاف معها.

– لا بُدّ أنْ يقوم الإعلام المرئي والمسموع والمقروء وغيرها من وسائل الاتصال بدور كبير في بث روح التسامح نحو الثقافات الأخرى، والتشجيع على الحوار الثقافي وعلى الاهتمام بالوثائق والمحافظة عليها، فهي إرث حضاري للإنسانية، والمساهمة في المحافظة على التنوع الثقافي بأشكاله المختلفة.

– على المؤسسات الدولية والإقليمية والمحلية: متمثلة في الأمم المتحدة بمختلف منظماتها، والهيئات والمنظمات الإقليمية والمحلية، أن تقوم بدور كبير على مختلف الأصعدة والمستويات، من أجل التوعية بالدور الريادي الذي اضطلعت به الوثائق والمحفوظات، ولا تزال تقوم به حالياً

على البشرية أنْ تستفيد من العولمة وتوظيفها في خدمة قضايا التنوع الثقافي وتعزيز الحوار بين الثقافات

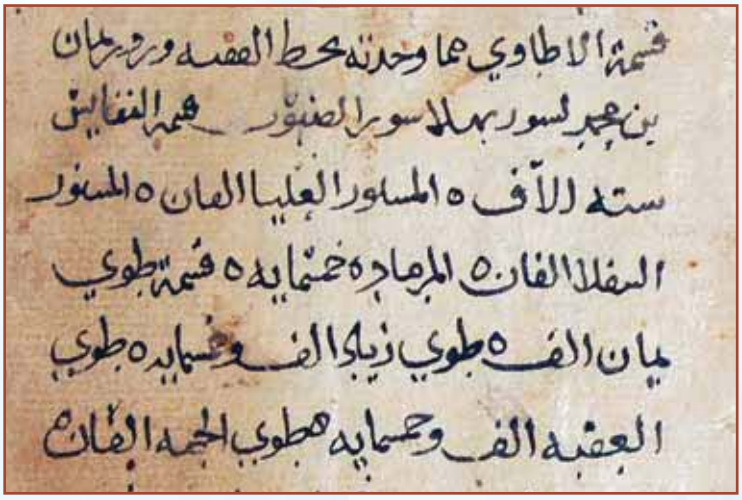

ومستقبلاً في المحافظة على التنوع الثقافي، وخدمة لتعزيز قضايا الحوار بين الثقافات الإنسانية.

مستقبل التنوع الثقافي الوثائقي في ظل العولمة:

تأثير العولمة واقع لا محالة، فلا مجال لإيقافه، ولكن على البشرية أنْ تستفيد من هذه العولمة وتوظيفها في خدمة قضايا التنوع الثقافي وتعزيز الحوار بين الثقافات، من خلال تسهيل عمليات انتقال وتداول الوثائق والمحفوظات، وتيسير إجراءات الاطلاع عليها من قبل الباحثين والمهتمين. وأنْ تُساعد على مد جسور التواصل بين مراكز الوثائق والأرشيف في مختلف الدول، ليتعرف كل طرف على تنوع ثقافة الآخر، وبالتالي؛ فإنّ ذلك سيعين الجميع على فهم بعضهم والتحاور معاً، محترمين ثقافاتهم ومقدرين خصوصياتهم. بعيداً عن التعصب لثقافة دون غيرها. فكل الثقافات مهما تنوعت واختلفت وتباينت تسعى إلى تقدم البشرية وإنْ اختلفت الوسائل. ولا شك أنّ الحوار بين الثقافات سيقود إلى اعتراف كل فريق بالخصوصية الثقافية للفريق الآخر وتنوعها، والوقوف بشكل جدّي على كل ما يعيق أو يؤثر على أي حوار ومد جسور التواصل الفكري والحضاري، وسيترتب على ذلك أنّ من نتائج الحوار ما يتمثل في حق كل ثقافة في إبراز تنوعها بمختلف أشكاله، لأنّ في ذلك إثراءً للفكر الإنساني.

التوصيات والمقترحات:

– تبادل الخبرات والكفاءات وعقد ورش العمل والمؤتمرات والندوات للمهتمين بالوثائق والمحفوظات، من أجل إيجاد صيغ مشتركة لإظهار الوثائق والمحفوظات المتنوعة، بما يساهم في تعزيز قضايا الحوار بين الثقافات. وتعزيز الموارد البشرية والمادية لتأهيل وتدريب الكوادر البشرية المنضوية

في العمل الوثائقي، وترميم الوثائق، وطرق المحافظة عليها، وشراء الوثائق والمحفوظات المهمة في مجال التنوع الثقافي أو أخذ نسخ منها لحفظها، خاصة تلك الوثائق التي يحوز عليها الأفراد والجماعات.

– مساعدة الدول التي سُلبت منها وثائقها ومحفوظاتها على استعادتها، من قبل الدول التي استحوذت عليها خلال الفترات الاستعمارية. واستعادة الوثائق التي تم بيعها من قبل أفراد وجماعات أو منظمات وتمت عمليات بيعها بطرق غير قانونية.

– تفعيل التشريعات والقوانين التي وضعتها الهيئات والمنظمات الإقليمية والدولية، والمتعلقة بالاعتراف في حق كل ثقافة في المحافظة على تنوعها، وحق أصحابها في العيش بأمن وسلام، بما يضمن لهم المحافظة على ثقافتهم وهويتهم وتدوين وتناقل الوثائق والمحفوظات بينهم باختلافها وتنوعها بكل سهولة ويُسر. ووضع قوانين وأنظمة ولوائح تنظم عملية تبادل الوثائق وحيازتها، وتنظم عمليات المطالعة والبحث، بصورة تخدم الباحثين وتُحافظ في الوقت ذاته على الوثائق المتنوعة.

– تشجيع تبادل الوثائق والمحفوظات بين الشعوب، لاطلاع الأفراد على ثقافات بعضهم، ممّا يعزّز سُبل الحوار، ويُؤدي إلى احترام الوثائق ومنشئيها باعتبارها وثائق رافدة للمكوِّن الثقافي الإنساني المتنوع، ومصدراً أصيلاً لفهم القيم السامية التي تتبناها هذه الثقافات. وإقامة المحاضرات والملتقيات والمعارض التي تبرز أهمية الوثائق والمحفوظات في إظهار التنوع الثقافي، لأجل بث الوعي بالمحافظة على الوثائق كإرث ثقافي إنساني. وحث وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة وغيرها من وسائل الاتصال، على القيام بدور أكبر في بث روح التسامح نحو الثقافات الأخرى، والتشجيع على الحوار الثقافي، وعمل برامج إعلامية عن الوثائق والمحفوظات، وعرض وثائق ومحفوظات متنوعة ومن ثقافات متعددة على الجمهور، واستضافة المتخصصين للتحدث عن ذلك والتواصل إعلامياً مع الآخرين.

– تضمين المناهج الدراسية لمختلف المراحل التعليمية مفاهيم وتعريفات عن الوثائق والمحفوظات وعن التنوع الثقافي وأهميته في تعزيز الحوار بين الثقافات، وغرس الوعي بالقيم الثقافية والحضارية والإنسانية، وفي طليعتها احترام الوثائق والمحفوظات بأنواعها وتقدير من سجلوها ودونوها، واحترام الثقافات الأخرى.

– استغلال التقنيات الحديثة والتطور التكنولوجي في تسهيل التبادل الثقافي والتعاون في نقل الوثائق إلى الأقطار والشعوب الأخرى، وإنشاء المواقع الالكترونية على شبكة المعلومات العالمية حتى يتمكن أكبر عدد من الناس من الاطلاع عليها بدون أنْ يتكلفوا مصاريف السفر، اختصاراً للوقت والمال.

المصادر والمراجع:

١– المسافر، شمسه حبيب، الوثيقة العمانية أثر حضاري وإرث معرفي، جريدة عُمان، بتاريخ ١٩ أكتوبر٢٠١٠.

٢– الفريح، فريال، الوثيقة ودورها الحضاري في حفظ ذاكرة الأمة العربية، منديات اليسير للمكتبات وتقنية المعلومات،www.alyaseer.net ، بتاريخ:٢٠/ ديسمبر/٢٠١٠م.

٣– الفريح، فريال، المرجع السابق.

٤– ابن منظور، أبو الفَضل جَمال الدِّين مُحمَّد بن مكرم بن علي الأنصاري (ت٧١١هـ/١٢٣٢م)، لِسان العَرب، الطبعة الثانية، دار صادر، بيروت ، ١٤١٢/١٩٩٢، ج٩، ص٣٧١.

٥– الفخفاخ، المنصف، نظام الأرشيف، تونس، ديسمبر ٢٠٠٤، بحث غير منشور، ص ٣٨–٥٥.

٦– حلاّق، حسّان، الأرشيف والوثائق والمخطوطات، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، بيروت، ١٤٢٤/٢٠٠٣، ص ٨.

٧– ميلاد، سلوى علي، الأرشيف ماهيته وإدارته، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٨٦، ص١٣.

٨– السيد، أحمد إبراهيم، مقدمة في تاريخ الأرشيف ووحداته، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٨٧،ص١١.

٩– موسى، سليمان، الوثائق وأهميتها، مجلة الوثائق العربية، صادرة عن الفرع الإقليمي للمجلس الدولي للوثائق، بغداد، العدد الثاني، ص ١٨.

١٠– ميلاد، سلوى علي، مرجع سابق، ص١٣.

١١– السيد، أحمد إبراهيم، مرجع نفسه، ص٢٩.

١٢– ميلاد، سلوى علي، مرجع سابق، ص١٥.

١٣– الفخفاخ، المنصف، مرجع سابق، ص٤٧–٥٢.

١٤– المسافر، شمسه حبيب، الوثيقة العمانية أثر حضاري وإرث معرفي، (مرجع سابق).

١٥– الفخفاخ، المنصف، مرجع سابق، ص ١٤.

١٦– موسى، سليمان، مرجع سابق، ص ١٨.

١٧– الفريح، فريال، مرجع سابق.

١٨– السيد، أحمد إبراهيم، مرجع نفسه، ص٥.

١٩ – الفخفاخ، المنصف، مرجع سابق، ص ٤٧–٥٢ ؛ عباس، بشار، أمن الوثائق وبنيتها وتقنيات الحفظ والاسترجاع، الموقع الالكتروني للمركز الوطني للتوثيق، http://www.arab-ency.com ، بتاريخ:٢٠/ ديسمبر/٢٠١٠م.

٢٠– منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، إعلان اليونسكو العالمي بشأن التنوع الثقافي، موقع اليونسكو الالكتروني،www.unesco.org/ar/cultural-diversity/، بتاريخ: ٢٠/ ديسمبر/٢٠١٠م.

٢١– المنجي، بو سنينة، مقال عن التنوع الثقافي، بتاريخ ٢٠ ديسمبر ٢٠١٠م: .http://madania maktoobblog.com

٢٢– منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، إعلان اليونسكو العالمي بشأن التنوع الثقافي، موقع اليونسكو الالكتروني www.unesco.org/ar/cultural-diversity/، بتاريخ٢٠/ ديسمبر/٢٠١٠م

٢٣– الجابري، سيف بن عبدالله بن حمود، تأسيس نظام وطني لإدارة الأرشيف في سلطنة عُمان، أطروحة دكتوراه، جامعة موسكو الحكومية للإدارة، ٢٠٠٤ (ملخص باللغة العربية)، بحث غير منشور، ص ١٤

٢٤– المسافر، شمسه حبيب، جريدة عُمان،(مرجع سابق)، بتاريخ ١٩ أكتوبر٢٠١٠م.

٢٥– العلي، صالح أحمد، إشكالية العلاقة الثقافية مع الغرب، الطبعة الأولى، المجمع العلمي العراقي، بغداد، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، أيار/مايو ١٩٩٧م، ص ٢٣٥–٢٤١

اجتماعات الدورة العشرين لمؤتمر الآثار والتراث الحضاري في الوطن العربي (الجزائر، ١٣-١٥/٣/٢٠١٢م)

شـارك ممثلـو وزارة التراث والثقافـة بالسلطنة في اجتماعات الـدورة العشرين لمؤتمر الآثار والتراث الحضاري في الوطن العربي الذي عقد في الجزائر خلال الفترة من ١٣-١٥ مارس ٢٠١٢م، بهدف دراسة سبل صيانة المعالم الأثرية في الدول العربية، وتفعيل السياحة الثقافية. ومناقشة الإجـراءات الكفيلة ببناء القدرات العربية للمحافظة على المعالم الأثرية وإدراجها في منظومات التنمية الشاملة.

وأوصـى المؤتمـر المختصين علـى تكثيف الجهود في مجـال صون التراث والعمـل على بناء القـدرات العربيـة للمحافظـة عليه واعتمـاده في منظومات التنميـة الشاملـة في الوطن العربي ،وكان الموضوع الرئيسِ لهذا المؤتمر تحت عنوان الآثار والسياحة الثقافية .

اجتماعات المؤتمر الإسلامي السابع لوزراء الثقافة للدول الإسلامية الأعضاء بالمنظمة الإسلامية للتربية والثقافة والعلوم (الإيسيسكو) (الجزائر، ١٨-١٩/١٢/٢٠١١).

شـارك ممثلو ووزارة التراث والثقافة، ووزارة الخارجية بسلطنة عمان في اجتماعات المؤتمر الإسلامي السابع لوزراء الثقافة للدول الإسلامية الأعضاء بالمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة(الإيسيسكو)،التي عقدت بالعاصمة الجزائرية خلال الفترة(١٨-١٩ ديسمبر ٢٠١١م)، وتضمن جدول أعمال المؤتمر جملة من الموضوعات ومن أهمها: تقارير المدير العام للإيسيسكو عـن الجهـود في متابعة تنفيـذ برنامج عواصـم الثقافة الإسلاميـة، والحوار والتنـوع الثقافي، وتنفيـذ استراتيجيـة العمل الثقافي الإسلامي خـارج العالم الإسلامي، وحمايـة التراث الثقافي والحضـاري في العـالم الإسلامي المعرّض للأخطار، وتطوير تقانـات المعلومات والاتصال في العالم الإسلامي، ومناقشة المشاريع الثقافية المقدمة، والمنجزات والآفاق المستقبلية في الدول الأعضاء، ووثيقة الدور الثقافي للمجتمع المدني من أجل تعزيز الحوار والسلم، والوحدة التكوينية حول تغيير الصورة النمطية عن الإسلام والمسلمين في وسائل الإعلام الغربية، بالإضافة لذلك درس المؤتمر المشاريع الجديـدة للترشيحات للعواصـم الإسلامية للفترة مـا بعد٢٠١٥م، بعد أن اعتمـدت القائمـة الخاصة بالعواصم الإسلامية حتـى ٢٠١٥م، حيث تم اختيار مدينة نزوى العمانية عاصمة للثقافة الإسلامية للعام ٢٠١٥م.

اجتماع الخبراء حول تعزيز ثقافة الحوار

في الدول العربية(بيروت، ٦-٧/٣/٢٠١٢)

شـارك ممثلو مركز السلطـان قابوس للثقافة الإسلامية في اجتمـاع الخبراء حول تعزيز ثقافـة الحـوار في الدول العربيـة المنعقد في بيروت خـلال الفترة مـن ٦-٧ مارس ٢٠١٢، ويأتي عقد هذا الاجتماع في إطار مشروع الاتفاقية الموقعة بين منظمة اليونسكو والمملكة العربيـة السعودية حـول برنامج "الملك عبدالله بن عبدالعزيز لنشر ثقافة السلام والحوار" حيـث يهـدف إلى مناقشة التحديات والفرص في مجال نشر ثقافـة الحوار وتعزيز التعاون الإقليمي لنشر ثقافة الحوار .